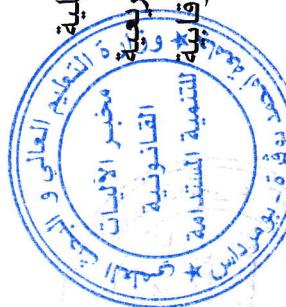


ما يحمله من مؤشرات هذا التحول النوعي
لمكانة المؤسسة البرلمانية ضمن المندسة الدستورية
دلالة على الرغبة السياسية في إعادة التوازن
المفقود بين السلطة من خلال رد الاعتبار للمؤسسة
البرلمانية؟

البحث.

- ✓ لا ترد على المداخلات غير مقبولة.
- ✓ أن تتضمن استماراة المشاركة المعلومات
التالية : اسم ولقب المشارك، المؤسسة
المستخدمة، الدرجة العلمية، التخصص،
البريد الإلكتروني ، عنوان المداخلة، محور
المداخلة ، الملخص.

محاور الملتقى



- المحور الأول:** الوظيفة التمثيلية
- المحور الثاني:** الوظيفة التشريعية
- المحور الثالث:** الوظيفة الرقابية

مشروع المشاركة

مواعيد هامة

- * آخر أجل لإرسال المداخلات: 05 ماي 2022.
- * تاريخ الرد على المداخلات المقبولة يوم: 25 ماي 2022.

- * تاريخ انعقاد الملتقى: يوم: 15 جوان 2022.
- * ترسل المداخلات إلى البريد الإلكتروني:
h.younsi@univ-boumerdes.dz
s.oucif@univ-boumerdes.dz

- ✓ عدم تجاوز عدد صفحات المداخلة 20 صفحة وأن لا تقل عن 10 صفحة، مرافق
بملخص لغة البحث والآخر باللغتين العربية أو
الإنجليزية.
- ✓ عدم تجاوز عدد المداخلات المشتركة.

- ✓ لا تقبل المداخلات بخط Simplified Arabic.
- ✓ تكتب المداخلات بخط طريقة آلية حضوركم يشرفنا

في نهاية كل صفحة بحجم 12، أما بالنسبة
الدستوري 2020، وعليه إشكالية الملتقى تتمحور
استحداثها أو تعديها أو التأكيد عليها وفقا للتعديل
دراسات وتحليلات لجديد العناصر التي تم
الافتقار الفعالية المطلوبة والضرورية لرقابة
العمل الحكومي والإضطلاع بالسيادة التشريعية.
وعلية تحاول من خلال هذا الملتقى عرض
دراسات وتحليلات لجديد العناصر التي تم
استحداثها أو تعديها أو التأكيد عليها وفقا للتعديل
الدستوري 2020، وعليه إشكالية الملتقى تتمحور
كالتى : هل يمكن أن يشكل الإصلاح الدستوري بكل

يعيد البرayan الحمد لهم محاور الإصلاح السياسي،
باعتباره مؤسسة تمثيلية تعكس من خلال آليات
تشكيل وبنائها، مدى الافتقار إلى الديمقراطية الذي
هو نتاج بناء دولة الحق والقانون، حيث تخضع
تصيرفات المحاكيم للسيادة القانون، وهذا المعنى فإن
الديمقراطية تقوم على حق كل شخص في المشاركة
في تدبير الشأن العام عبر مختلف المؤسسات
الممثلية، خصوصاً بواسطة البرلمان له من السلطات
والاختصاصات ما يخوله التعبير عن إرادة الشعب
ومراقبة العمل الحكومي.

تأسيسها لذلك، أولى التعديل الدستوري
الجزائري سنة 2020 عنانة خاصة بمؤسسة البرلمان
بمحاولة بعث مكانته التي يجب أن يحظى بها بين باقي
المؤسسات الدستورية، وهذا بعد أن كشفت الممارسة
البرلمانية لعهد طويل أن البرلمان الجزائري بقي محكوماً
لـ توافق البحث مع أحد المحاور.
✓ ضبط البحث وفق المنهجية المتعارف عليها
وتوثيقاً وكتابية مع الالتزام بال قالب الخاص
بالداخلة.

بطبع الجمود ثارة، وضآللة دوره ثارة أخرى، مع
تسجيل افتقاره الفعالية المطلوبة والضرورية لرقابة
العمل الحكومي والإضطلاع بالسيادة التشريعية.
وعلية تحاول من خلال هذا الملتقى عرض
دراسات وتحليلات لجديد العناصر التي تم
استحداثها أو تعديها أو التأكيد عليها وفقا للتعديل
الدستوري 2020، وعليه إشكالية الملتقى تتمحور

كالتى : هل يمكن أن يشكل الإصلاح الدستوري بكل